Strategy WATCH

المرصد الإستراتيجي

تفاصيل جديدة حول الإستراتيجية الأمريكية في العراق وسوريا

ترجمات

نشر مركز الدراسات الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) دراسة بعنوان (New Details on U.S. Strategy in Iraq and Syria) اعتمد فيها الباحث الإستراتيجي الأمريكي أنتوني كوردسمان على طلب موازنة وزارة الدفاع الأمريكية للعام المالي القادم (2018) لتحديد أبرز ملامح الإستراتيجية الأمريكية لمحاربة تنظيم "داعش" في العراق وسوريا، مستنتجاً أن تركيز ادارة الجديدة ينصب بصورة أساسية على العراق، حيث تم تخصيص النسبة الأكبر من موازنة وزارة البنتاغون للعراق، وخاصة في المشاريع المتعلقة بتعزيز التنسيق بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان.

وعلى الصعيد نفسه تذهب معظم الموازنة الأمريكية المقبلة للأكراد دون وجود أي اهتمام رديف بالجهود الدولية لتحقيق تسوية سلمية شاملة لإنهاء الحرب السورية.

وأشار كوردسمان إلى أن وزارة الدفاع الأمريكية قد طلبت ميزانية مفصلة على نحو غير معهود لتمويل عمليات التدريب والتسليح بهدف مناهضة تنظيم "داعش" في العراق وسوريا للعام 2018، ويبدو أن الطلب قد ارتكز بصورة أساسية على مراجعة قام بها البنتاغون للحروب التي تشنها واشنطن حيث تركز الخطط الأمريكية المقبلة على الترتيبات التي تعقب تحرير مدينتي الموصل والرقة.

ويمكن ملاحظة اهتمام الولايات المتحدة بتعزيز وضعها في المنطقة بعد سقوط "داعش"، فالميزانية التي طلبها الرئيس تبلغ ملياراً وسبعمائة وتسع وستون مليون دولار، تم تخصيص مليار و269 مليون دولار منها للتدريب والتسليح في العراق، ونصف مليار أخرى لسوريا، وذلك في مقابل تخصيص: مليار و176 مليون دولار لتدريب وتمويل العمليات بالعراق و430 مليون دولار للتمويل والتدريب في سوريا في العام الجاري (2017).

إلا أن الوثيقة لا تقترح زياد كبيرة في عدد القوات الأمريكية في العراق وسوريا، حيث تم اقتراح زيادة بواقع 5765 عنصر، علماً بأن العدد الفعلي للقوات الأمريكية في الوقت الحالي لا يتجاوز 3500، بينما بلغت الأعداد الحقيقية للقوات في العراق وحده 3180 عنصراً في العامين الماليين 2015 و2016.

أولاً: العراق

هنالك قيود واقعية وسياسية لما يمكن أن تغطيه الميزانية التي لا يعالج القسم المتعلق منها في العراق أي شيء من الترتيبات الجديدة فيما يتعلق بنمط العلاقة بين السنة والشيعة أو بين الحكومة المركزية والأكراد، وذلك على الرغم من اعترافها بأن هزيمة داعش في الموصل لن تشكل نهاية المطاف للتنظيم ولن تنهي خطر التهديدات الارهابية، فالتوترات الطائفية والعرقية تمثل مخاطر كبيرة، خاصة وأن الوضع في الحدود العراقية-السورية لا يزال غير مستقر، ولا تزال التدخلات الروسية والإيرانية تشكل مهددات حقيقية، مما يحتم تعزيز سيطرة الحكومة المركزية على الأجهزة الأمنية، علماً بأن تحقيق الاستقرار الدائم في العراق سيستغرق عدة سنوات، وسيحتاج إلى دعم وزارتي الدفاع والخارجية بالولايات المتحدة.

كما يُظهر طلب الميزانية وجود التزام ضمني من قبل الولايات المتحدة بالتدريب والتسليح لمدة ثلاث سنوات على الأقل، حيث سيبقى المستشارون العسكريون الأمريكيون مع القوات التي يدعمونها، وسيكلفون بمهمة تعزيز التنسيق بين قوات الحكومة المركزية وقوات البيشمرغة التي تعتبر شريكاً مهماً في محاربة تنظيم "داعش"، وقد عملت هذه القوات في الفترة الماضية على عزل الموصل ومكنت القوات الخاصة العراقية من الهجوم على المدينة.

المقتطفات:

"مكنت مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين وزاة الدفاع الأمريكية ووزارة البيشمرغة - والتي سهلت دعم وزارة الدفاع لما يقرب من 36 ألف جندي من قوات البيشمرغة- من تحقيق نجاحات للقوات الكردية في الموصل، كما مكنتها من إقامة علاقة تعاون مع الحكومة المركزية ببغداد، ومن المفترض أن تمدد ميزانية العام المالي 2018 مذكرة التفاهم التي تحدد إطار ومعايير الاستدامة لقوات البيشمرغة المنخرطة في تحقيق الأهداف الرئيسية. وبالإضافة إلى تقديم الرواتب الشهرية ستمكّن المذكرة من تقديم السلاح والذخيرة والطعام والوقود لهذه القوات، ويمكن أن تستخدم وزارة الدفاع ذلك الدعم لتحقيق الهدف الإستراتيجي المتمثل في تعزيز التعاون بين حكومة الإقليم والحكومة المركزية".

ويعترف طلب الميزانية بالمهام المنوطة لتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد حكم داعش في الرقة والموصل وذلك في النص التالي:

"تتجهز بعض الجماعات المتطرفة لملء الفراغ الذي سيخلفه انحسار "داعش" مستغلة المظالم السنية والكردية التي تسببت بها الحكومة المركزية، كما تستغل هذه الجماعات الهويات الدينية والقبلية لتحقيق مصالحها، ومن هنا فإن الدعم الأمريكي لا يُعتبر حاسماً لإلحاق هزيمة ساحقة بداعش وحسب، بل في تمكين القوات العراقية من مواجهة تحديات ما بعد القضاء على التنظيم وخاصة فيما يتعلق بتعزيز سلطة القانون، وإنشاء قوات تحافظ على أمن الحدود وعلى تأمين البنى التحتية الأساسية ومعالجة التهديدات المرتبطة بالتطرف الإسلامي مستقبلاً".

وتوقعت الوثيقة أن تستمر: "التحديات التي يفرضها انتشار التطرف والإرهاب الذي يشكله تنظيم الدولة على مستقبل العراق، وكذلك على الأمن القومي الأمريكي، حيث سيبقى هنالك آلاف من أتباع التنظيم الملتزمين بقضيتهم... وإذا أرادت الحكومة المركزية تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من تنظيم الدولة فسيكون لزاماً على القوات الأمنية ملء الفجوة الناتجة عن سقوط التنظيم، والموازنة بعد ذلك بين إظهار القوة -بما فيها القوة الفتاكة في محاربة التنظيم- وبين تحقيق الاستقرار، فمع وجود القوات الأمنية على احتكاك قريب مع العناصر غير المقاتلة في المناطق المحررة سيكون من الضروري التحكم بمستوى العنف ومنع حدوث خسائر جانبية حينما يتم القيام بالعمليات المضادة لداعش، واستخدام الأسلحة غير الفتاكة في المواضع التي لا يُقبل فيها استخدام هذه الأسلحة المميتة".

" هنالك حاجة لاستمرار دعم وزارة الدفاع الأمريكية لإصلاح واستبدال معدات وأسلحة القوات الأمنية العراقية التي خسرتها في المعارك الماضية، وتقديم الاستشارات والعون للقوات الأمنية، ودعم عملياتها، وتقديم المساعدة للحكومة المركزية لإعادة السيطرة على حدودها مع سوريا، وتعزيز الشراكة لتطوير عمل المؤسسات الأمنية لخوض كافة أنواع العمليات بما في ذلك تأمين المناطق الشاسعة التي تم تحريرها ومكافحة التمرد".

"بعيدا عن ميزانية العام المالي 2018، يُتوقع أن تنخفض التكاليف الدفاعية وأن يتواصل تحسن أداء الجانب العراقي، وإذا تم تنفيذ برامج التسليح والمعونات الدفاعية الخارجية أو تمديدها؛ فستتحقق النتائج المتوقعة من خلال مواصلة التمويل، فالهدف من هذا البرنامج هو إتمام عملية تأسيس الآليات القائمة حالياً، وخاصة فيما يتعلق بالصيانة والاستدامة، والمساعدة في تطوير برنامج إمداد وصيانة يرتكز على برنامج التسليح

والتدريب العراقي بصورة مستدامة وذلك من خلال تدريب أقسام الصيانة العاملة لدى القوات الأمنية العراقية".

"من خلال الدعم الذي تقدمه وزارة الدفاع الأمريكية للقوات الأمنية العراقية ستحتاج حكومة إقليم كردستان إلى المزيد من دعم وزارة الدفاع الأمريكية لتتمكن من تحقيق النصر الحاسم على تنظيم الدولة وتهيئة الظروف لمواصلة التعاون بين حكومة إقليم كردستان وحكومة بغداد المركزية، وأخيراً؛ فإن تحقيق شراكة مستمرة مع جهاز مكافحة الإرهاب العراقي الذي سينتقل من دوره الحالي كقوة نخبة تقليدية للقيام بالعمليات الخاصة الأكثر تقليدية سيمثل أحد أبرز أهداف الدعم".

وهنالك دعوات لإعادة بناء جهاز مكافحة الإرهاب العراقي -الذي يعاني من خسائر وصلت إلى 40% من قوامه- تحت وزارة جديدة ليصل عدده إلى عشرين ألف عنصر يتولون مكافحة الإرهاب والإشراف على أمن الحدود وأعمال الشرطة...ومن دون الدعم الضروري لعمليات القوات الأمنية في مكافحة داعش ستواجه هذه القوات تحديات في معالجة التهديدات الإرهابية ولن تتمكن من القيام على أمن الحدود وحماية المواطنين، ومن الممكن أن يفضي القصور في هذا المجال إلى إيجاد محيط يغذي الاضطرابات ويفاقم الانقسامات الطائفية ويساهم في ازدياد التطرف ويسمح للأطراف الخارجية بنشر الفوضى في البلاد... ودون توفير ذلك التمويل؛ ستتاح الفرصة للدول الأخرى بما فيها روسيا وإيران لزيادة نفوذها في العراق، مما يؤكد أن دعم قدرات القوات الأمنية العراقية سيمكن الحكومة المركزية من الحفاظ على الأمن وتهيئة الظروف لاستقرار طويل الأمد والدفاع عن الذات والقيام بمهام الإدارة والحكم، كما أنه سيسهم في تقديم العون للحكومة المركزية للقضاء على داعش مما سينعكس على تحسين أمن واستقرار العراق وبالتالي ينعكس إيجاباً على المنطقة برمتها".

" كما أن مساعدة الحكومة المركزية ودعم القوات الأمنية سيمنح ثقلاً سياسياً منهاضاً للنفوذ الإيراني والروسي، وسيؤكد للعراقيين السنة أهمية دورهم في مكافحة داعش، وسيمنح القبول للحكومة المركزية، فطلب الموازنة المالية للعام 2018 سيقدم حلولاً أمنية لتحسين مسائل الحكم والإدارة في العراق وتنفيذ الخطوات اللازمة لضمان هزيمة داعش بصورة دائمة وحرمان الإرهابيين الآخرين من تحقيق ملاذ آمن فى العراق".

ثانياً: سوريا

تناقش الوثيقة بشكل حصري تقديم المعونات، ولا تتطرق لأي شكل من أشكال حل الصراع أو التسوية السلمية، كما أنها لا تناقش الحاجة للتعامل مع النزاعات المتوقعة مع إيران وحزب الله وتركيا وروسيا، ولا تعالج في الوقت نفسه تأثير مكاسب الأسد ودور القوات الروسية، ولا تتناول ادعاءات تركيا بأن الأكراد الذين يمثلون الجزء الأكبر من المعارضة السورية التي خضعت لعملية الفحص هم إرهابيون وربطهم بحزب العمال الكردستاني، ولا تتعامل مع حقيقة أن الغالبية العظمى من "المتمردين" العرب ليسو جزءاً من المقوات التي تم فحصها، وارتباط الكثير منهم بالفصائل المتشددة التي تقيم علاقة مع تنظيم القاعدة، كما أن الوثيقة لا تغطي العديد من النواحي الأساسية للمهمة الأمريكية في سوريا، فالمستشارون الأمريكيون سيبقون منتشرين على مقربة أو ضمن القوات المقاتلة التي يدعمونها.

وقد نصت وثيقة طلب الموازنة للعام المالي 2018 على أنه:

- "من أبرز إستراتيجيات وزارة الدفاع الأمريكية لهزيمة داعش؛ تدريب وتسليح وتمكين المعارضة المعتدلة (المفحوصة) بما فيها التحالف العربي السوري، فهنالك خمس وعشرون ألف مقاتل معتدل، مع وجود إمكانية لزيادة العدد بنحو خمس آلاف آخرين، ليصل مجموع القوات في نهاية العام المالي 2018 إلى ثلاثين ألف مقاتل تقريباً".

- "تسيطر القوات (المعتدلة) على أراض محررة، وتستمر في تحرير وبسط السيطرة على مناطق جديدة من قبضة داعش، ولكي يتم تحقيق الأهداف العسكرية الأمريكية ينبغي تعويض خسائر القوات المعتدلة، كما ينبغي تسليح قوات جديدة وإمدادها بالذخيرة والعربات وتمكينها من الاستمرار في تحقيق الزخم العملياتي والأمني".

- "إن العلاقة بين المعارضة السورية المفحوصة والقوات الأمريكية تفاعلية وتعتمد بشكل كبير على قدرة وزارة الدفاع الأمريكية بتزويدهم بالسلاح والذخيرة والمعدات... حيث تدعم وزارة الدفاع الأمريكية تطوير قوات المعارضة المفحوصة لتصبح قوة فاعلة وشرعية من خلال زيادة قدرتها على إلحاق الهزيمة بداعش في مناطق العمليات المشتركة".

- "ينبغي على وزارة الدفاع الأمريكية تجنيد وفحص وتدريب وتسليح المزيد من السوريين من مختلف العشائر والطوائف والعرقيات وتمكينهم من مقاتلة داعش في مختلف الجبهات مما يهيئ الظروف لمنع داعش من استعادة المناطق التي يخسرها في سوريا".

ولاحظ الباحث أن وزارة الدفاع الأمريكية قد زادت التمويل المقدم للقوات المحلية من 430 مليون دولار في العام المالي 2017 إلى 500 مليون دولار في العام المالي المقبل (2018)، حيث نصت الوثيقة على ما يلي:

"يرتبط الإيقاع العملياتي وحركة المعارضة السورية المعتدلة وفاعليتها برفدها بالمدربين والمستشارين الأمريكيين الذين يقدمون الاستشارات ويرافقون القوات الحليفة، وتعتمد هذه العلاقة التفاعلية على قدرة وزارة الدفاع الأمريكية على تقديم السلاح والذخيرة والمعدات المطلوبة لتحقيق الأهداف التي يتم التخطيط لها، حيث تزود وزارة الدفاع قوات المعارضة بالسلاح لتحقيق الأهداف الآنية لمكافحة تنظيم داعش مما يخفف من خطر استخدام قوات المعارضة لهذا السلاح في أعمال لا تدخل ضمن النوايا الأمريكية".

وأشارت الوثيقة إلى أنه "ينبغي أن يكون السلاحِ الذي يتم تقديمه خفيفاً نوعاً ما، وأن يتم تقييم كمية السلاح والذخيرة المطلوبة بناء على المتطلبات العملياتية وعلى المدة الزمنية، وأن تُبنى التقديرات على مسؤولي التدريب والتسليح، وأن تقدم الإمدادات من خلال تنفيذ العمليات القتالية وما يعقبها من تقديرات للخسائر القتالية، كما ينبغي تحديد الكميات المطلوبة وإمدادات الذخيرة من خلال مهام الإمداد العملياتية، ويعتبر إمداد الذخيرة أمراً هاماً خلال تنفيذ المهام التكتيكية لهزيمة داعش".

وفيما يتعلق بأنماط التسليح رأى التقرير أنه "من الممكن أن تتضمن الأسلحة الفتاكة التي يتم تقديمها: بنادق كلاشنكوف ورشاشات متوسطة المدى من فئات "بي كي" و"بي كي إس"، ورشاشات "دوشكا" الثقيلة، ومدافع الهاون، ويتضمن طلب الميزانية تحديد الوجهة التي سيصل السلاح إليها، بحيث تكون معظم العربات التي يتم استخدامها من قبل قوات المعارضة المعتدلة متوفرة في السوق المحلية، مما يسمح بصيانتها وإصلاحها وتوفير قطع الغيار لها داخل سوريا".

وحددت الوثيقة الأهداف الرئيسية للدعم فيما يلي: "يدعم طلب الميزانية للعام المالي 2018 للتدريب والتسلح في سوريا الجهودالهامة التي تم تحقيقها منذ العام 2015، ويعتبر هذا الطلب مكونا أساسياً في إستراتيجية عمليات مكافحة داعش داخل سوريا وخارجها، بحيث تتوفر المرونة لدعم قوات المعارضة في بيئة حرب غير تقليدية وبصورة ديناميكية

ومتطورة، ففي حال عدم توفير الدعم والتمويل لقوات المعارضة فإن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على زخم عمليات محاربة داعش في سوريا والمناطق القريبة ستتعثر وتتباطأ... وستفقد الولايات المتحدة مصداقيتها لدى قوات المعارضة والدول المجارة، ولذلك فإنه من المهم أن نبني على النجاحات أظهرتها المعارضة في مواجهة داعش، إذ إن إخفاق هذه الجهود سيمكّن تنظيم داعش من تجنيد العناصر المتطرفة بمن فيهم المقاتلين الأجانب، وسيواصل التنظيم تصدير الإرهاب للأمم المسالمة خارج سوريا بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية".